الأنباء
الجمعة 25 نوفمبر 2011

نواب ونشطاء وذوو المعتقلين ينفذون اعتصاماً أمام مبنى قصر العدل مساء أمس

استمرار التحقيق مع المتهمين باقتحام المجلس وارتفاع عدد المحتجزين إلى 35

أحمد السعدون يمسك بمطرقة أثناء الاعتصام امام قصر العدل مساء امس وبجانبه مسلم البراك

طفل من ذوي المحتجزين يرفع مطرقة رمزية تعويضا عن مطرقة الرئاسة

معتصمات من ذوي المحتجزين يكبلن أيديهن احتجاجا على اعتقال ذويهن (محمد ماهر)

ارتفع عدد المعتقلين من الشباب والنشطاء على خلفية قضية اقتحام مجلس الأمة إلى 35 محتجزاً حتى مساء أمس وسط استمرار الاعتصام النيابي والشعبي أمام مبنى قصر العدل.

وخلال نهار أمس قام عدد من المشاركين في اقتحام المجلس بتسليم أنفسهم طواعية إلى المباحث الجنائية التي احالتهم الى النيابة العامة عصرا للتحقيق معهم.

ودعت القوى السياسية إلى وقفة تضامنية مع المحتجزين في الخامسة من مساء أمس أمام قصر العدل الذي توافد إليه العديد من ذوي المعتقلين والنواب والنشطاء السياسيين.

وقال النائب مسلم البراك إن احد المعتقلين من الاقتصاديين يدير محفظة مالية بمليار دولار، وآخر طبيب جراح وغيره استاذ جامعي بالإضافة الى العديد من الطلبة.

يأتي ذلك مع استمرار عملية التحقيق مع المتهمين واستمرار حجزهم حتى الآن.

وفي هذا الاطار اكد النائب مسلم البراك ان المخطط الذي تسعى الحكومة لتنفيذه بالتعاون مع حلفائها بالمجلس من النواب ومنهم «القبيضة» لانقاذ رئيس مجلس الوزراء وذلك من خلال عقد جلسة خاصة لرفع الحصانة عن النواب المشاركين في دخول المجلس يوم الاربعاء قبل الماضي وإلقاء القبض عليهم بين جلستي مناقشة استجواب ناصر المحمد والتصويت على عدم التعاون، هو مخطط مكشوف ولن ينطلي على الشعب الكويتي مستغربا في الوقت ذاته ان يتحول مكتب المجلس ورئيسه الى سجان يسعى للزج بالشباب الوطني بالسجون وتوجيه تهم تنافي الحقيقة وحقيقة ما حصل في اليوم الذي تلا يوم الثلاثاء الأسود يوم اجهاض الدستور.

وقال البراك في تصريح صحافي «من هذا الموقع ومن قاعة الاحتفالات الكبرى في مجلس الامة نحيي المعتقلين من ابناء الشعب الكويتي المخلصين اصحاب العقول المتيقظة والايادي النظيفة والضمائر الحية المدافعين الحقيقيين عن الدستور والامة والشعب وهم في معتقلهم، لافتا الى ان هذا المشهد السيئ الذي تسعى الحكومة الى ضياعه بدعم من رئيس مجلس الوزراء ناصر المحمد ووزير الداخلية احمد الحمود بلغ حد تشويه سمعة وصورة الناشط يوسف بسام الشطي في تسريباتهم الاعلامية وتصريحاتهم التي ادعت ان الشطي كان عازما على السفر هربا من الاعتقال.

واوضح البراك ان الحقيقة غير ذلك تماما فالناشط يوسف الشطي كان ضمن مهمة عمل بالخارج بمشاركة وفد حكومي وتم القبض عليه في مطار الكويت، مبينا ان فارق التوقيت بين القبض عليه والسفر ساعات قليلة.

وتابع البراك: ليعلم اهل الكويت ان احد المعتقلين من هؤلاء الشباب يدير محفظة بمليار دولار حتى يعرف اهل الكويت ان هناك من الاقتصاديين الاحرار الشرفاء من يمارسون عملهم بيد واليد الاخرى تدافع عن الدستور، كما ان احدهم طبيب جراح وآخر استاذ جامعي وبعضهم طلبة وليس كما يصور البعض انهم مجموعة من الفوضويين وكلهم يعرفون قيمة الامة والدستور والشعب والارادة والكرامة.

واستغرب البراك ان يكون من ضمن التهم الموجهة لهؤلاء الشباب هي الاستيلاء على مطرقة الرئيس وهو اتهام موجه الى الآن لـ 47 مواطنا كويتيا باعتبار انها مال عام وان المال العام الدينار مثل المليون ولنتخيل ان «مطرقة بهذا الحجم 30 سنتيمترا» استطاع ان يحملها 47 شخصا وخرجوا بها خارج قاعة عبدالله السالم والمجلس.

واضاف البراك: نقول لجاسم الخرافي اذا كان هناك حرص على المال العام حتى وصل الامر للحرص على مطرقة على سبيل المثال فأنا اسألك سؤالا من هذا المنطلق: ما الذي حصل في انشاء مبنى «استاد جابر» والاوامر التغييرية؟! ولماذا لم يتم تسليمه الى الآن! وماذا عن تأخير تسليم مبنى مجلس الامة، وعلى اي اساس تدخل شركة الخرافي كمقاول بالباطن وانت رئيس المجلس، ام ان هذه القضايا لا علاقة لها بالمال العام، وماذا عن عقود النفط والصيانة والاربع ارواح التي ازهقت فيها والعمالة الهامشية التي تدخل ضمن هذه العقود وهي غير مدربة، فماذا تسمي ذلك؟

واشار البراك الى ان مكتب المجلس لم يطلب اي نائب من النواب الذين شاركوا في احداث يوم الاربعاء للاستماع لرأيهم وروايتهم في هذه القضية وعلاوة على ذلك ذهب الخرافي للمخفر لتسجيل قضية وتحول الى سجان وأصبح دور مكتب المجلس إنقاذ ناصر المحمد هو تقديم بلاغات ضد المواطنين والناشطين حتى يتم سجنهم ووصل الحال بهم الى الاستناد الى مادة في بلاغهم حتى تصل العقوبات لما ذكره وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد المؤبد وذلك من خلال ذكر مكتب المجلس في البلاغ ان دخولنا سبب أضرارا أدت لتعطيل عمل المجلس.

وأشار البراك الى ان هذا الاعتصام غير صحيح وحتى ان ترتب على الدخول أي اضرار فإن اللائحة الداخلية للمجلس تنص على ان المجلس يستطيع عقد اجتماعاته في مكانه هذا في حال ارتفاع الضرر وهو ما لم يحدث، كما ان جلسة الخميس التي يدعي مكتب المجلس تعطل انعقادها هي جلسة خاصة في الأصل، فجلسات المجلس وفقا للائحة هي في يومي الثلاثاء والاربعاء من كل اسبوعين، لافتا الى ان مجلس الأمة ليس مرفقا عاما أو محطة كهرباء يتم الدخول اليها فتتعطل، معربا عن اسفه لأن يتحول مكتب المجلس الى هذه الصورة ويتحول جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الى سجان يبعث ببلاغات ويذهب للمخافر ويسجل قضايا لا تستند الى الحقيقة وعندما اعيتهم الحيل بحثوا عن تهمة جديدة وهي مطرقة الرئيس.

تحذير للحكومة

من جهته، حذر النائب فلاح الصواغ الحكومة من العبث وملاحقة النواب بقضايا مجلس الأمة التافهة البسيطة، فهي تتحرك الآن لحجز بعض النواب قبل جلسة التصويت على عدم التعاون، مشيرا الى ان نواب المعارضة لديهم معلومات بأن الحكومة عاجزة عن المواجهة لعلمها أن نحو 25 نائبا يؤيدون طلب عدم التعاون، وهي أصوات جاهزة لإسقاط رئيس الحكومة، واصفا ما يحدث بالعبث لإبعاد نواب عن التصويت في جلسة عدم التعاون.

وحمّل النائب الصواغ في تصريح صحافي رئيس مجلس الأمة وأعضاء المكتب مسؤولية اعتقال شباب الكويت بتهمة دخول مجلس الأمة واتهامهم بتكسير قاعة عبدالله السالم وهي تهم هم بريئون منها، وقد سبق وأعلن النواب انهم هم من حثوا شباب الكويت على الدخول الى مجلس الأمة هربا من قمع القوات الخاصة وتهاون وزارة الداخلية باحتجاز المجاميع الكبيرة بين السياج الأمني الحاجز، فلم يكن هناك ملجأ سوى بيت الأمة.

وأضاف الصواغ ان القوات الخاصة ها هي تعتدي على أبناء الكويت وشبابها للمرة الثالثة، وذلك امام مبنى المباحث الجنائية، حيث حضر الشباب الكويتي لتسليم أنفسهم طواعية بناء على طلب وزارة الداخلية بتهمة دخول مبنى مجلس الأمة وتكسير قاعة عبدالله السالم.

وتساءل الصواغ لماذا هذه التهم ونحن النواب أعلنا أننا من حث الشباب على دخول قاعة عبدالله السالم هربا من قمع وزارة الداخلية، حيث وجهت الاتهامات للشباب بتكسير قاعة عبدالله السالم، وفي الحقيقة لم يحدث سوى فقدان مطرقة الرئيس وكسر «جلاس ماء».

وتابع الصواغ من قام بالشكوى مع الأسف هو رئيس مجلس الأمة في المخفر لتدبيس الشباب في قضايا كبيرة تؤدي الى السجن المؤبد، كما قال مكتب المجلس.

واستغرب الصواغ ان يسعى نواب الأمة في مكتب المجلس الى التحريض على الشعب الكويتي لقضايا هامشية بسيطة، وهناك أكبر قضية هي سرقة المال العام واتلاف البلد والدوس على الدستور.

واتهم الصواغ وزارة الداخلية بانها زادت اعتداءها وتمادت في ضرب المواطنين، وتعجب الصواغ من أخذ دم شباب الكويت المعتقلين ليبينوا أنهم ليسوا بوضعهم الطبيعي، مشيرا الى ان الشباب الكويتي بوضعهم الطبيعي وهم مستمرون، لافتا الى ان الذين دخلوا قاعة عبدالله السالم ليس 44 شابا وانما دخل المجلس نحو 200 شاب.

وقال الصواغ لماذا لا يكتفون بنواب الأمة ونحن نبدي الأسباب، وحذر في نهاية تصريحه من آلاعيب الحكومة، داعيا الشعب للتواجد يوم الاثنين المقبل حتى تصل الرسالة الى ولي الأمر، ليبين ان الحكومة ساقطة برئيسها، وذلك بعد ان تعدت على الشعب وتركت الراشي والمرتشي وأكثر من 15 نائبا متهمين بتضخم حساباتهم دون تحريك دعاوى ضدهم. وحمّل النائب الصواغ في تصريح صحافي رئيس مجلس الأمة وأعضاء المكتب مسؤولية اعتقال شباب الكويت بتهمة دخول مجلس الأمة واتهامهم بتكسير قاعة عبدالله السالم وهي تهم هم بريئون منها، وقد سبق وأعلن النواب انهم هم من حثوا شباب الكويت على الدخول الى مجلس الأمة هربا من قمع القوات الخاصة وتهاون وزارة الداخلية باحتجاز المجاميع الكبيرة بين السياج الأمني الحاجز، فلم يكن هناك ملجأ سوى بيت الأمة.

وأضاف الصواغ ان القوات الخاصة ها هي تعتدي على أبناء الكويت وشبابها للمرة الثالثة، وذلك امام مبنى المباحث الجنائية، حيث حضر الشباب الكويتي لتسليم أنفسهم طواعية بناء على طلب وزارة الداخلية بتهمة دخول مبنى مجلس الأمة وتكسير قاعة عبدالله السالم.

وتساءل الصواغ لماذا هذه التهم ونحن النواب أعلنا أننا من حث الشباب على دخول قاعة عبدالله السالم هربا من قمع وزارة الداخلية، حيث وجهت الاتهامات للشباب بتكسير قاعة عبدالله السالم، وفي الحقيقة لم يحدث سوى فقدان مطرقة الرئيس وكسر «جلاس ماء».

تطبيق القانون والدستور

من جانبه، قال النائب سالم النملان ان اليوم من يحاول أن يطبق القانون ويفرض الدستور هو المخطئ وهو من يستحق العقاب ويلقى القبض عليه ومن يطالب بالحرية وإعلاء كلمة الحق في هذا البلد هو من يطلب ضبطه وإحضاره وإحالته للنيابة بسبب انه مخالف للقانون العام، ومن هو راشي ومرتشى ومتجاوز للقانون توجه له التهم حيث انقلب ميزان العدالة في هذا البلد.

واضاف النملان متى طالبنا نحن كمعارضة بإزالة آل صباح عن الحكم أو محاولة قلب نظام الحكم ونحن ككويتيين جوبلنا على محبة هذا البلد وهذه الاسرة الحاكمة أبا عن جد ولا يمكن ان نطالب بهذه الامور؟! مشيرا الى انه اقل واحد في عائلة الصباح نحن راضون عنه إلا ناصر المحمد لأنه وضع البلد في موقف ومكانة لا تحسد عليه ولا يصلح لهذه المرحلة وهذا الزمن وفي هذا المنصب حيث تولى سبع مرات رئاسة الوزراء ولم يصنع غير اثارة الفتنة والتفرقة بين ابناء البلد.

وأكد النملان ان الشعب الكويتي سوف تكون له كلمة يوم الاثنين القادم، مشيرا الى ان من حضروا في ساحة الارادة في تجمع «الله يحفظج يا كويت» والذي تم تجييشهم من قبل ناصر المحمد والذي استعان ببعض الأجانب حتى يقولوا يحفظج الله يا كويت، لذلك نحن من نقول هذه العبارة نحن ابناء البلد المخلصين والذين سيحاسبونك أنت وبطانتك الفاسدة التي وصلت البلد إلى الأوضاع الحالية.

وزاد النملان بأنه بالأمس كنا في المباحث الجنائية حيث سلم الشباب المطلوب لديهم انفسهم وكانوا من جميع فئات الشعب سني وشيعي وحضري وبدوي جمعتهم كلمة واحدة الا وهي «ارحل ناصر محمد» الا تفهم الا تخجل؟!

وطالب النملان وزير الداخلية بمحاسبة القياديين في القوات الخاصة وعلى رأسهم علي ماضي حيث تعاملوا بمعاملة سيئة مع المعتصمين امام المباحث الجنائية ومحاولة استفزازهم وضربهم.

دولة بوليسية

من جهته، حذر النائب حسين مزيد من السياسة الحكومية الساعية إلى تحويل الكويت إلى دولة بوليسية ومعتقل كبير يزج فيه الشباب والمصلحون إلى السجون والتي بدأتها وزارة الداخلية في حملة ملاحقات مستغربة وتدل على ضيق هذه الحكومة بنفس الحريات.

وقال مزيد في تصريح صحافي ان الأحداث الجارية بدأت في الانعطاف لطريق لا نود المضي فيه والذي أنتجته هذه السياسة العقيمة لحكومة لا تقيس الأحداث وتتجاهل أصوات الإصلاح، موضحا أن الكويت بلد الحريات وما يحدث اليوم يجعلنا فعلا نترحم على

ضبط 4 مواطنين حاولوا مغادرة البلاد بينهم خريج علوم سياسية و«الداخلية» تؤمّن «الجنائية» وقصر العدل

علمت «الأنباء» أن أوامر الضبط والإحضار ومنع السفر أسفرت عن توقيف 4 مواطنين بصدد مغادرة البلاد منهم مواطن خريج علوم سياسية ويعمل في وزارة الأوقاف. هذا، وقد قامت اجهزة وزارة الداخلية بفرض إجراءات امنية مشددة حول مبنى إدارة المباحث الجنائية تحسبا لأي تجمعات تقام في محيط هذا المرفق كما تم اتخاذ نفس الخطوة في محيط قصر العدل. ومن جانب آخر، أكدت مصادر أن المواطنين الموقوفين والذين لايزالون محتجزين منذ مساء امس الأول في النيابة للتحقيق معهم على خلفية احداث مجلس الأمة تم اخذ تحاليل دم منهم وكذلك اخذ صور شخصية لهم مكشوفي الرأس، مؤكدة ان هذه اجراءات روتينية تطبق عادة في العديد من القضايا.

وأضافت المصادر أن التحقيقات مع الموقوفين استمرت قرابة الـ 10 ساعات بمعدل نصف ساعة للتحقيق مع كل شخص.

● فرج ناصر ـ عبدالله فنيص ـ محمد الدشيش

مزيد يحذر الحكومة من تحويل الكويت إلى دولة بوليسية ومعتقل كبير

أبورمية: الحكومة تتحجج بذرائع للزج بالشباب الوطنيين إلى السجون

السلطان يُحمِّل مكتب مجلس الأمة مسؤولية سجن الشباب

ناجي: نرفض التعسف في التعامل مع المحتجزين

«المعارضة» تعرض مجموعة من المطارق تعويضا عن مطرقة الرئاسة

«المنبر» و«التحالف» و«التقدمي»: نرفض العودة لنهج الملاحقات السياسية تحت غطاء قانوني

أصدر «المنبر الديموقراطي» و«التحالف الوطني الديموقراطي» و«التيار التقدمي» بيانا مشتركا حول الأحداث جاء فيه ما يلي: تتابع قوى الحركة الوطنية بقلق واستياء ما يلاحظ من تزايد الميل الحكومي نحو التمادي في اعتماد أساليب أمنية غير مسؤولة في التعامل مع الأحداث والتطورات الجارية والاحتجاجات الشعبية المرتبطة بتفاقم الأزمة السياسية في البلاد، إذ تكرر أكثر من مرة قيام القوات الخاصة بالاعتداء بالضرب بالهراوات على المواطنين المحتجين سلميا وتعمد استفزازهم، وكان آخرها ما جرى أمام مبنى الإدارة العامة للمباحث الجنائية في السالمية ظهر يوم أمس الأول الأربعاء 23 نوفمبر، عندما انهالت عناصر من هذه القوات بهراواتها على المحامين وذوي المواطنين المطلوبين للتحقيق الذين ذهبوا إلى هناك لتسليم أنفسهم طواعية على خلفية اتهامهم بالمشاركة في حادثة دخول مجلس الأمة.

مثلما يقلقنا أيضا عودة الحكومة إلى اتباع نهج الملاحقات السياسية تحت غطاء قانوني لبعض مخالفيها ومعارضيها، ومحاولتها تصفية الحسابات مع بعض العناصر واستهدافها باتهامات غير ذات أساس، حيث شملت القوائم الأمنية أسماء بعض عناصر من المجاميع الشبابية لم تشارك في حادثة دخول المجلس، بالإضافة إلى شمولها اثنين من الإعلاميين الكويتيين كانا يؤديان واجبهما المهني في تغطية الأحداث ونحن في الوقت الذي نحذر فيه من خطورة اعتماد هذه الأساليب الأمنية المتعسفة في التعامل مع المحتجين سلميا، فإننا نرفض العودة إلى نهج الملاحقات السياسية تحت غطاء قانوني، ونرى أن حادثة دخول مجلس الأمة إنما هي حادثة ذات بعد سياسي وليس جنائيا، ما يفرض ضرورة التعامل معها وفق هذا الأساس وليس أن يتم التعامل معها وكأنها قضية جنائية عادية، مع تأكيدنا على أن ما تعانيه الكويت من أزمة سياسية محتدمة يتطلب أولا وقبل كل شيء البحث عن معالجات سياسية مستحقة وليس اللجوء إلى أساليب التعامل الأمني غير المسؤول الذي يزيد من تفاقم الأزمة وتعقيد الوضع، كما نكرر معارضتنا لأي محاولة سلطوية تستهدف استغلال ما حدث لفرض قيود على حرية الاجتماعات العامة والتجمعات التي كفلها الدستور للمواطنين.

كما نؤكد أن مواجهة رئيس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد الاستجواب يوم الثلاثاء المقبل في جلسة علنية تطبيقا لأحكام الدستور والعمل الديموقراطي من شأنها تخفيف الاحتقان السياسي، ولا خيارات أمامه سوى مواجهة الاستجواب أو الاستقالة.

«الخريجين»: تصرف القوات الخاصة مع المعتصمين استفزاز

أعرب رئيس جمعية الخريجين سعود العنزي عن استهجانه استخدام القوات الخاصة صباح أول من أمس أسلوب العنف خلال اشتباكها مع المعتصمين أمام مبنى المباحث الجنائية، معتبرا ذلك التصرف استفزازا مقصودا لشباب يمارسون حقهم في حرية التعبير.

وقال العنزي في تصريح صحافي: أننا في هذا الوقت أحوج ما نكون الى استخدام العقل والحكمة وإعمال مواد الدستور واحترام الحقوق المدنية للناس، ولا مجال إطلاقا لاستخدام لغة العنف والتخويف التي لم يعد لها مكان في زمن انطلقت فيه الشعوب العربية ضد حكامها المتسلطين وتخلصت منهم الواحد تلو الآخر، بينما نحن في الكويت نعود أدراجنا الى الوراء، مرتدين الى مرحلة التفرد بالسلطة واستخدام الهراوات والضرب بعد أن كنا مثالا للحرية والديموقراطية ودولة القانون. وأضاف العنزي ان «العنف لا يمكن أن يولد إلا مزيدا من العنف، وهو أسلوب تدمنه الدول الديكتاتورية التسلطية، ولا يمكن أن نقلبه نحن في الكويت تحت أي مبرر أو ذريعة»، داعيا قوات الأمن الى استخدام «عقول أفرادها لا عضلاتهم في التعامل مع أبناء ديرتهم». ودعا العنزي وزير الداخلية «الى التحقيق في ملابسات ما جرى ومحاسبة من يجرون البلاد الى هاوية العنف والعنف المضاد من دون أي اعتبار لحساسية الظروف المحيطة بنا»، مشددا على ضرورة توعية قوات الأمن بالحقوق الدستورية للمواطنين وتعريفهم بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ليطوروا وسائل تعاملهم مع الناس بما يتلاءم مع العصر.

نحث الحكومة على التعامل بمسؤولية مع الحراك الشعبي

«المحامين»: نستنكر ضرب المواطنين وتطبيق القانون بانتقائية له مخاطر محدقة بالدولة

اصدرت جمعية المحامين الكويتية بيانا جاء فيه: ان جمعية المحامين الكويتية تستنكر وبشدة ما قام به رجال الداخلية من ضرب المحامين والمواطنين من امام مبنى المباحث الجنائية وعليه فإن تطبيق القانون بانتقائية سيترتب عليه مخاطر محدقة قد تودي بمؤسسات الدولة، واوضحت ان التعدي والضرب اصبح يتكرر كثيرا في هذه الايام مما يجعل هذا الاسلوب في التعامل مع الاحداث تلك يؤدي الى ازدياد المخاطر وتعقيدها ولذلك فاننا لا نقبل ان يهان المحامي او المواطن او ان يعتدى عليه بدولة المؤسسات، كما لن نقف مجاملين لسلطة او متجاوزين لاخطائها، فان تعامل الاجهزة الامنية مع محامي وذوي المطلوبين امام مبنى ادارة المباحث الجنائية ثابت بما لا يقبل الشك بأنه تعد ويشكل استفزازا للقضاء الواقف حيث سنتقدم بشكوى ضد من قاموا بهذا الفعل.

وان جمعية المحامين تحذر كل جهات التحقيق بعدم انتهاك مسلمات العدالة وحسن سيرها وذلك بحضور المحامين للتحقيق مما ينم عن توفير حق الدفاع وضماناته واذ ان خلاف ذلك يعد انتهاكا صارخا لقواعد القانون وحق الدفاع وضماناته وان جمعية المحامين الكويتية لن تقف مكتوفة الايدي تجاه اي تجاوز للقانون بعدم تطبيقه، واي تجاوز خطير يتكرر بالتعدي غير المبرر على الزملاء المحامين والمواطنين.

ولذلك فإننا سنصعد في جمعية المحامين الكويتية اذا استمر الانتهاك غير القانوني وسنتصدى لهذا التعنت فطرق الديبلوماسية في التعامل سئمناها وكان هذا الحق اصيلا للمحامين ونحذر بأن التعامل مع هذا الاحداث يحتاج الى تطبيق حقيقي للقوانين وعلى كل القضايا.

كما تحث جمعية المحامين الكويتية الحكومة بما تملك وتهيمن على مؤسسات الدولة على الالتزام بتطبيق القانون الذي هو المخرج الوحيد من كل الازمات والتعامل بمسؤولية مع الحراك الشعبي بسبب سوء سياستها وان تعي خطورة التعامل الامني في ظل دولة المؤسسات والدستور والقانون وحرية الرأي والتعبير.

اللهم احفظ الكويت وشعبها بقياة صاحب السمو امير البلاد.

الأنباء
الجمعة 25 نوفمبر 2011

البراك: أحد المعتقلين اقتصادي يدير محفظة بمليار دولار وآخر طبيب جراح والثالث دكتور في الجامعة والباقون طلبة

المسلم: نحذر من سيناريو احتجاز النواب قبل التصويت على عدم التعاون

مسلم البراك وخالد الطاحوس ومبارك الوعلان يهتفون متضامنين مع المحتجزين أمام قصر العدل

محتجة تعبر عن رأيها

مسلم البراك ود.فيصل المسلم ومحمد الجاسم يكبلون أيديهم تضامنا مع المحتجزين (محمد ماهر)

هذه الحريات المصادرة، فسياسة الحكومة تجاه أبناء الكويت لم تعد مقبولة ولا مبررة وسيكون لنا موقف حازم وجاد نحاسب فيه كل من يتعدى على حريات الناس وكراماتهم، مطالبا الحكومة بوقف نهج الملاحقات السياسية والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

وقال مزيد ان وزير الداخلية يتحمل المسؤولية السياسية أمام نواب الأمة وان ما يحدث هو نتاج واضح لتطبيق سياسة مصادرة الحريات، موضحا أن أصوات الإصلاح التي يقودها الشباب في معتركهم مع الفساد ستتواصل ولن يتم ثنيها أو وأدها لأنها ذات نهج وطني خالص يضع مصلحة الكويت أمامه ويسعى لنشل البلد مما تعانيه معلنا تضامنه الكامل مع الشباب الوطني الحر ويدعم كافة الخطوات الوطنية والنيابية للإفراج عنهم وحمايتهم.

إجراءات تعسفية

ورفض النائب د.ضيف الله أبورمية الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة ضد الشباب الوطني المخلص والذي تتهمه الحكومة بالدخول الى مبنى مجلس الأمة وتتخذ هذا التصرف مع هؤلاء الشباب الوطنيين ذريعة للزج بهم الى السجون دون الرجوع أو حتى مجرد النظر للأسباب التي أدت الى ذلك مع إيماننا أنه لا جريمة في دخول المواطنين لمبنى مجلس الأمة.

وقال أبورمية ان الشباب الوطني المخلص لوطنه خرج للدفاع عن دستوره ونظامه وقابلته القوات الخاصة بالتعدي عليهم بالضرب وكانوا أعقل من الحكومة وقيادات قواتها الخاصة ولم يشاءوا أن يدخلوا في صراع مع القوات الخاصة وكانوا قادرين على ذلك نظرا لأعدادهم الكبيرة، وعندما لجأوا للاحتماء بمجلس الأمة (بيت الشعب) بدعوة من نواب الأمة وجهت لهم التهم وتم تلفيق القضايا لهم وهؤلاء الشباب لولا أنهم أعقل من الحكومة بدخولهم هذا الى مجلس الأمة ابتعادا عن الاحتكاك مع القوات الخاصة لحدث في تلك الليلة كارثة تاريخية للكويت وأيضا وللمرة الثانية تتهجم القوات الخاصة وبطريقة استفزازية على المواطنين المعتصمين أمام الادارة العامة للمباحث محاولة جر المواطنين للاصطدام معها ولكن نحمد الله الذي أعطى شبابنا العقل والحكمة التي فقدتها الحكومة غير الرشيدة والتي على استعداد أن تضحي بكيان الدولة من أجل محاولة تثبيت كرسي رئيسها وبقائه أطول فترة ممكنة، ونقول لوزير الداخلية ونحذره من تكرار هذه الحركات الاستفزازية، فهذا المسلك الخطير إن لم يتوقف فإنه سيجر البلاد الى طريق مسدود لا تحمد عواقبه.

الصواغ: نحذّر الحكومة من العبث وملاحقة النواب بقضايا مجلس الأمة التافهة

المويزري يلوّح باستجواب الحمود: سنحمّلكم المسؤولية السياسية والجنائية الكاملة عن ضرب المواطنين

وأضاف أبورمية: نأسف أن من افتعل القضية ضد الشباب الوطني وقام برفعها أعضاء مكتب مجلس الأمة وبإيعاز مباشر من رئيس الحكومة وبتواطؤ غريب ومقيت ضد الشباب الوطني المخلص، وهذا ما ذهبنا اليه سابقا وصرحنا به من أن مجلس الأمة أصبح إدارة من إدارات مجلس الوزراء وليس سلطة مستقلة بسبب شراء الحكومة للذمم ودفع الرشاوى وفساد ضمائر بعض النواب.

مكتب المجلس

وحمّل النائب خالد السلطان رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ومن تواطأ معه من مكتب المجلس مسؤولية ما يحدث مع الشباب ومحاولات تلفيق التهم لهم، وقال مخاطبا آباء وأمهات الكويت: «إن ما قام به الخرافي ومن تواطأ معه من مكتب المجلس هو سبب التحقيق الجاري مع أبنائهم الآن وسجنهم».

وقال السلطان في تصريح له بمجلس الأمة امس: «نأسف لما حدث من تعد أمس الأول امام المباحث الجنائية، بدون مبرر على شباب ذهبوا الى تسليم أنفسهم الى المباحث الجنائية، وهذا التعدي سيسجل في سجل نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، اضافة الى ما بلغنا من العمل على تلفيق اتهامات بهدف تشويه سمعة الشباب، واستدراجهم لإيقاعهم في تهم قد يكون نتيجتها سنوات عديدة من السجن».

وأضاف السلطان: «فمن بين الأسئلة التي تم توجيهها إلى هؤلاء الشباب: هل أنت شربت ماي؟ هل أنت أكلت كاكاو؟». متابعا: «فكأنهم يستخدمون شرب الماء وأكل الكاكاو داخل القاعة لسجن الشباب 5 سنوات».

وحمل السلطان رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس مسؤولية ما يحدث مع الشباب من تلفيق للتهم، وهو الذي قام بتسجيل بلاغ على المواطنين، وأقول لرئيس مجلس الأمة «اذا كان لديك خلاف مع بعض النواب، فركز في خلافاتك معهم، ولا تكن سببا في سجن أبناء الكويت».

واستطرد السلطان: «أقول لآباء وأمهات أهل الكويت، ان ما قام به رئيس مجلس الأمة ومن تواطأ معه في مكتب المجلس، هم السبب في التحقيق مع ابنائكم الآن وسجنهم، ولا نقبل ان يستغل رئيس مجلس الأمة موقعه في تلفيق تهم لشباب الكويت، وصياغة تهم تضعهم في هذا الموقع، ويا أهل الكويت هم المسؤولون عن حجز أبنائكم، ونعلم انهم سيسعون الى حياكة مثل هذه التهم.

وقال السلطان لمكتب المجلس: «اتقوا الله في بلدكم واتقوا الله في الكويت، فأهل الكويت خرجوا انطلاقا من شعورهم بالحرقة على ما يحدث في بلدهم، وليس لأن لديهم مصالح».

وشدد السلطان على ان الكويت لم تعهد مثل هذا الأسلوب، فضلا عن ان احد مكامن القوى في النظام بالكويت هو التعاطف والتلاحم مع شعب الكويت، والاستجابة الى مطالبهم، وهو الذي أسهم في استمرار الحكم الى ما يزيد على 300 سنة، لذا يجب ألا يسمح لمن يلفق هذه التهم ويتعدى على حقوق الناس، ان يفسد هذا السجل الناصع للأسرة الكريمة بالكويت.

رفض التعسف

من جانبه، أكد النائب ناجي العبدالهادي رفضه أي تعسف في التعامل مع المحتجزين على خلفية قضية دخول قاعة عبدالله السالم أو انتزاع الاعترافات منهم تحت الضغط، معتبرا ان الشكوى المرفوعة ضدهم هي نتاج لعبة سياسية تدار بين الحكومة ومكتب المجلس. وقال العبدالهادي في تصريح صحافي: «نأسف لأن مكتب المجلس لم يستجب لطلبنا بسحب الشكوى ضد المواطنين وتعنت في هذا الجانب ما أدى إلى اعتقال المواطنين»، مؤكدا رفضه أي ممارسات تعسفية ضد المحتجزين أو انتزاع الاعترافات تحت الضغط.

وأوضح أن اللعبة السياسية التي تلعب بين مكتب المجلس والحكومة ستدخل البلد في نفق مظلم، داعيا رئيس الوزراء إما لصعود المنصة الثلاثاء المقبل أو التنحي من أجل إفساح المجال لغيره من القادرين على القيام بهذه المسؤولية.

وشدد على «أنكم إذا أردتم أن نكون يدا واحدة فلنعمل فعلا على أن يصعد رئيس الوزراء منصة الاستجواب وهو الذي سبق ان صعد المنصة في عدة استجوابات أو أن يستقيل».

احترام وحماية الدستور

وقال النائب شعيب المويزري: ان صاحب السمو الامير اكد عدة مرات احترامه وحمايته للدستور وان الكويتيين جميعهم ابناؤه ولمصلحة البلد امر بالحزم والشدة في تطبيق القانون ولا يوجد في الدستور ولا القانون ما يجيز تطبيقه بالهراوات وتطبيقه فقط بالوسائل القانونية.

وتابع المويزري: الظاهر ان وزير الداخلية لا يفرق بين الحزم والقمع الذي حرمه الدستور فهل تقصد يا وزير الداخلية بضرب المواطنين انك لا تحترم الدستور وأنك فوق كل ذلك ام ان لك دستورا خاصا بك؟!

واضاف المويزري مهددا وزير الداخلية: واقول لك ولغيرك ممن جهز قواته واعطاهم اوامر بضرب المواطنين طبقوا القانون وفقا لنصوصه ولا تستخدموا الهراوات ضد الشعب وإلا سنحملكم المسؤولية السياسية والجنائية الكاملة عن كل ما يجري ونتائجه ولن تستطيعوا بافعالكم المخالفة للشرع والقانون ولعاداتنا وتقاليدنا نزع الولاء من قلوبنا للكويت واهلها بقيادة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد.

وأكد النائب المويزري على ان مجلس الامة يملك سلطة الرقابة والتشريع بينما السلطة التنفيذية من اختصاص الحكومة وجميع المواطنين متضررون من مستوى خدمات الدولة في التعليم والتوظيف والاسكان والرعاية الصحية، معربا عن حزنه لذلك، فلا احد مستفيد ومتكسب من الوضع القائم الا رموز الفساد الذين هم انفسهم المتسببين في تردي الاوضاع العامة و«مصائب قوم عند قوم فوائد» والمصائب تقع واحدة تلو الاخرى على رؤوس الشعب الكويتي ورموز الفساد يستفيدون.

واعلن المويزري أن لديه معلومات مؤكدة بشأن وجود ضغوطات على العسكريين لضرب المواطنين، متحديا ان كان هناك من لديه عكس كلامي فليرد علي بشكل مباشر «ولا تضغطون على العسكريين وتقولون لهم اللي ما يطق نسرحه او نسجنه او نحجزه».

اجتماع المعارضة

من جانبه قال النائب د.فيصل المسلم: اجتمعت كتلة المعارضة لتناقش أمرين الأول هو ما حصل من اعتداءات وحشية على الناس وكراماتهم، وايضا ما يتعلق بسيناريوهات بدأت تصلنا عن الجلسة المقبلة في 29 الجاري ولذلك أصدرت الكتلة بيانا اتى فيه تأكيد كتلة المعارضة ان اعتداء القوات الخاصة الوحشي على المواطنين والنواب امس مرفوض ويمثل تجاوزا خطيرا على النصوص والحريات والكرامات الأمر الذي يستوجب على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تحمل مسؤولية ذلك وتقديم استقالته، وتؤكد الكتلة أنه لا مناص أمام رئيس مجلس الوزراء من صعود منصة الاستجواب في جلسة علنية يوم الثلاثاء القادم 29 الجاري، محذرين من معلومات متواترة عن نوايا الرئيس لوأد استجواب الإيداعات والحوالات المليونية سواء بإحالته الى اللجنة التشريعية أو تأجيله أو بأي إجراء آخر، كما تحذر الكتلة أعضاء مجلس الوزراء، وتحملهم المسؤولية كاملة، من تبني رأي أحد الوزراء الداعي لرفع الحصانة عن عدد من نواب المعارضة على خلفية دخولهم مجلس الأمة ثم العمل على احتجازهم قبيل جلسة التصويت على طلب عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء بهدف إنقاص عدد المؤيدين للطلب وهو الأمر الذي سيكون أعظم خطر على دولة المؤسسات. وتابع المسلم: هناك هدف يرسم «سيناريو» له أحد الوزراء فيما يتعلق بقضية الوضع والحراك الشعبي والضغط الاعلامي والسياسي الذي اصبح اليوم محرجا للرئيس وبالتالي المخرج له صعود المنصة، ثم يدعو إلى قضية الدفع والسعي لرفع الحصانة عن نواب المعارضة وبعد جلسة الاستجواب يكون هناك سعي آخر لحجزهم قبيل الجلسة بيوم او يومين وبالتالي ينقص عدد مؤيدي الطلب، مبينا ان الكويت بل العالم كله يعلم ان هذا الرئيس فقد ثقة نواب الأمة وان عددهم 26 نائبا.

● ناصر الوقيت

المعارضة: على وزير الداخلية الاستقالة ومطلوب من رئيس الوزراء صعود المنصة بجلسة علنية

أصدرت كتلة المعارضة بيانا جاء فيه: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل انه قال: «يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا..».

تؤكد كتلة المعارضة ان اعتداء القوات الخاصة الوحشي على المواطنين والنواب أمس (أمس الأول) مرفوض ويمثل تجاوزا خطيرا على النصوص والحريات والكرامات الأمر الذي يستوجب على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تحمل مسؤولية ذلك وتقديم استقالته.

وتؤكد الكتلة مرة اخرى انه لا مناص أمام رئيس مجلس الوزراء من صعود منصة الاستجواب في جلسة علنية يوم الثلاثاء المقبل 2011/11/29، محذرين من معلومات متواترة عن نوايا الرئيس لوأد استجواب الإيداعات والحوالات المليونية سواء بإحالته الى اللجنة التشريعية أو تأجيله أو بأي إجراء آخر.

كما تحذر الكتلة أعضاء مجلس الوزراء، وتحملهم المسؤولية كاملة، من تبني رأي أحد الوزراء الداعي لرفع الحصانة عن عدد من نواب المعارضة على خلفية دخولهم مجلس الأمة ثم العمل على احتجازهم قبيل جلسة التصويت على طلب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء بهدف انقاص عدد المؤيدين للطلب وهو الأمر الذي سيكون أعظم خطر على دولة المؤسسات.

اللهم احفظ الكويت وأهلها وشبابها من كل سوء، وآخر دعوانا أن الحدلله رب العالمين.

جانب من المعتصمين أمام قصر العدل احتجاجا على احتجاز شباب المعارضة

لقطات

● جلس النواب احمد السعدون، مسلم البراك وشعيب المويزري وفلاح الصواغ وخالد الطاحوس وأبورمية والوعلان وفيصل المسلم والمحامي حمد المطر مفترشين الأرض أمام قصر العدل حتى ساعات الفجر منتظرين ما يتم بشأن حجز المواطنين الـ 18 وخلال ذلك كانت هناك مداعبات بين النواب حيث كان فلاح الصواغ أكثر الحضور حديثا.

● كان هناك تواجد أمني كثيف امام قصر العدل وحراسة مشددة امام سور القصر.

● لوحظ تواجد نسائي أمام قصر العدل.

● تم توزيع الوجبات الغذائية على النواب الجالسين عبارة عن «سندويتشات» سريعة.

● وصل النائب عبدالرحمن العنجري للمشاركة مع زملائه النواب.

الدمخي للرئيس الخرافي: إن كان الأبناء يخطئون فإن الآباء الحكماء يتسامحون

رفض رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان د.عادل الدمخي الملاحقات الأمنية والقضائية للشباب الذين دخلوا البرلمان دون إذن، مبينا أن هذا التصرف – وإن كنا نعتبره خطأ – كان تعبيرا سياسيا وليس جريمة أمنية، والدليل إلقاء الكلمات وترديد النشيد الوطني والخروج بعد دقائق من الدخول دون أضرار تذكر، مشددا على أنه كان على الحكومة ورئيس البرلمان التعامل مع هذا الفعل على أنه عمل سياسي والرد عليه سياسيا أو بالحد الأدنى من الإجراءات الاحتياطية وليس بتحويل العشرات من أبناء الكويت للتحقيق، مستغربا ان الحكومة لم تقرأ الأسماء التي تم استدعاؤها جيدا، فقد كانت من كل فئات المجتمع ومن كل اتجاهاته، الأمر الذي يدل على حجم الغليان لدى الشارع السياسي، وهو ما يجب أن يواجه بإجراءات تهدئة وليس بإجراءات تسكب الزيت على النار، مطالبا رئيس مجلس الأمة كونه يمثل الشعب الكويتي بأن ينحاز للشعب ويحافظ على تاريخه السياسي وذلك بالإيعاز لمكتب المجلس بسحب الدعاوى فورا حرصا على استقرار المجتمع وتعزيزا لمبدأ العفو ونشر قيم التسامح، فإذا كان الأبناء يخطئون فإن الآباء الحكماء يتسامحون.

وتابع: اننا كمراقبين نستغرب انتقائية الحكومة في تطبيق القانون فبينما نجد ان الشباب الذين عبروا عن رأي سياسي بطريقة اجتهدوا فيها ودون الإضرار بأحد، تتم ملاحقتهم بسرعة البرق بل ويعاملون كمجرمين خطرين، حيث يمنعون من الاتصال بذويهم ومحاميهم إلى وقت متأخر، بينما لا يتم التعامل مع قضايا أخرى بالآليات نفسها، مذكرا الحكومة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الملزم للكويت.

د.عادل الدمخي

الجمعية الطبية: ندعو كل مواطن للنأي بنفسه عن الممارسات الغريبة على ثوابت المجتمع

أصدر مجلس ادارة الجمعية الطبية الكويتية بيانا امس طالبوا فيه المواطنين الكويتيين بالبعد عن الممارسات التي لا تتفق مع ثوابت وقيم المجتمع، وجاء نص البيان كالتالي: ان مجلس ادارة الجمعية الطبية الكويتية يتابع بقلق شديد ما تشهده الساحة من ممارسات وتجاذبات غريبة على ثوابت المجتمع الكويتي الذي نشأ وتمسك دائما بالمحافظة على الوحدة الوطنية والذي استطاع تجاوز المحن والشدائد عبر العصور بتلاحم افراده الاوفياء وحرصهم على سيادة القانون والتفاني في حماية الوطن من الفتن والاطماع الخارجية. وان تلك الاجواء التي تدعو للقلق على وطننا العزيز ووحدته الوطنية من شأنها ان تؤثر على مسيرة التنمية بالبلاد وهو ما يتطلب تجديد البيعة بالولاء والسمع والطاعة لصاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد وتأييد ما يراه سموه من اجراءات للمحافظة على سيادة القانون في دولة المؤسسات وتنقية الاجواء مما قد يؤثر على وحدتنا الوطنية او مسيرة التنمية والرخاء بالبلاد.

ويدعو مجلس ادارة الجمعية الطبية الكويتية الزملاء الاطباء وكل مواطن كويتي غيور على بلده الى ان ينأى بنفسه عن اي ممارسات لا تتفق مع ثوابت وقيم المجتمع الكويتي الاصيل وان نتحلى جميعا بالحكمة وتغليب لغة العقل والمنطق للمحافظة على الوحدة الوطنية.

● حنان عبدالمعبود

الكندري: نهيب بالحمود التطبيق الصحيح للقانون

قال رئيس جمعية المحامين خالد الكندري ان ما حدث امام مبنى الإدارة العامة بالمباحث الجنائية من احداث كان نتيجة إلقاء القبض على مواطن من خلال اتباع اجراءات مخالفة للقانون وعدم الافصاح عن الجهة المحتجز بها وما ترتب عليه من تجمع باقي المشكو بحقهم في ذات القضية بعد الكشف عن أسمائهم بصحبة مجاميع من افراد المجتمع خشية منهم لتكرار ما حدث من اجراءات مخالفة للقانون بحقهم كما حدث مع اول المقبوض عليهم يوسف الشطي مما ادى الى تفاقم الوضع بقيام وزارة الداخلية بإرسال القوات الخاصة للإدارة العامة للمباحث الجنائية والاشتباك مع المواطنين المتواجدين بشكل سلمي امام المباحث وتعرضهم لإصابات باستخدام العنف معهم.

وأضاف ان هذا المشهد اصبح متكررا في الآونة الأخيرة ونحن في جمعية المحامين الكويتية ونهيب بوزير الداخلية ضرورة التدخل والتعامل مع مثل هذه المواقف بشفافية واضحة وتطبيق صحيح القانون حتى لا تتكرر هذه المشاهد التي تعزز روح الفوضى وعدم الاستقرار وانقسام المجتمع. واننا كذلك في الوقت ذاته نرفض رفضا قاطعا ضرب المواطنين والتعدي عليهم والمساس بالحقوق والحريات التي كفلها الدستور. كما اننا نطالب جميع الجهات المعنية بالتحقيق اتباع الاجراءات القانونية الصحيحة لجميع القضايا دون الانتقائية في التعامل مع قضايا معينة دون غيرها واعطاء المشكو في حقهم كافة حقوقهم في الدفاع وتمكين محاميهم من اداء دورهم في ذلك امام النيابة العامة والإدارة العامة للمباحث الجنائية لتحقيق ضمانات المتهم وتحقيق العدالة. وان يتم التعامل مع الحدث وفق للأحكام العامة بالدستور والقوانين المنظمة له. وأن جمعية المحامين الكويتية تراقب عن كثب تصرفات سلطات التحقيق بمنع المحامين من الحضور مع المقبوض عليهم حيث ان ذلك يمس ضمانات العدالة وحسن سيرها واننا لن نقف صامتين أمام تلك التجاوزات من جهات التحقيق أمام محامي الكويت. مؤكدين أن المواطنين وقوات الأمن تجمعهم ذات المصلحة وهي حماية الوطن وأمنه واستقراره.

● دانيا شومان

خالد الكندري